الأمن الغذائي العراقي التداعيات والتحديات والحلول دراسة في الجغرافيا السياسية

المدرس الدكتور
عدنان كاظم جبار الشيباني
جامعة المثنى - كلية التربية

الاستاذ الدكتور
سعود عبد العزيز الشعبان
كلية الاداب - جامعة البصرة

أوروك للعلوم الإنسانية
المجلد :٦ – العدد : ١ - السنة :٢٠١٣

الأمن الغذائي العراقي التداعيات والتحديات والحلول
دراسة في الجغرافيا السياسية

المدرس الدكتور
عدنان كاظم جبار الشيباني
جامعة المثنى - كلية التربية

الاستاذ الدكتور
سعود عبد العزيز الشعبان
كلية الاداب - جامعة البصرة

المقدمة

برزت ازمة الغذاء في العالم على اعتاب نهاية المعقد الاول من القرن الحادي والعشرون تجلت ملامحها بنقص المعروض الغذائي يقابله زيادة مفرطة في الطلب عليه ، مما جعلها ازمة عالمية ، وتقف ورائها ذلك اسباب عديدة يأتي على رأسها[1]:-

١- استخدام المحاصيل الغذائية لانتاج الوقود الحيوي وقد ساهم بارتفاع اسعار المواد الغذائية في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٠٪ بالمقارنة مع اسعار المواد الغذائية في عامي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ .

٢- ساهمت حالات المضاربة في اسواق السلع في ظهور ازمة الغذاء الحالية فبعد ظهور ازمة العقارات في عام ٢٠٠٧ اتجهت صناديق الاستثمار نحو اسواق السلع للتعويض عن جزء من الخسائر التي منيت بها في السوق العقارية .

٣- ارتفاع اسعار النفط بنسبة ٩٠٪خلال الاشهر الاثني عشر الماضية وقد ترتب على ذلك ارتفاع في تكاليف المدخلات الزراعية ، فضلاً عن ارتفاع تكاليف النقل .

٤- تحسن الظروف المعيشية في الصين والهند وغيرها من الدول النامية مما تسبب بارتفاع الطلب على المواد الغذائية ومن ثم ارتفاع اسعارها .

٥- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم التي تسببت في تراجع الانتاج الزراعي في العديد من مناطق العالم .

وفي ظل هذه الاسباب اضحت ازمة الغذاء وتوفره كماً ونوعاً وبشكل مستمر من اعقد القضايا التي تواجه الدول النامية ومنها العراق لأنها أصبحت وسيلة تستخدمها القوى الكبرى التي تتحكم في الغذاء انتاجاً وتصديراً كسلاح لأخضاع وتجويع الشعوب لتنفيذ مخططاتها .

ويعد العراق من الدول التي تعاني من انكشاف امنه الغذائي وبشكل كامل نحو الخارج بحيث لا يقوى على تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء لشعبه لأعتماده اعتماداً كلياً على الاستيراد ، وقد نجم ذلك نتيجة اسباب متداخلة مع بعضها البعض منها الحروب المتكررة والحصار الاقتصادي الذي تعرض له الامر الذي ساهمت في التقليل من التوجه نحو الاستثمار الامثل للمواد الطبيعية بما يكفل تأمين الغذاء و وسائل الانتاج وعدم مواكبة الحديث والمتطور منها فضلاً عن السياسة الحكومية التي تجاهلت اهمية القطاع الزراعي واتجهت نحو فتح الحدود امام المنتجات الزراعية لدول الجوار ومحاولة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ومن ثم كانت النتيجة النهائية هي الانكشاف والتبعية نحو الخارج بكل ما يحمل ذلك من دلالات سياسية واقتصادية واجتماعية .

مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث بالاسئلة الاتية :-

- ما واقع الغذاء في العراق ؟ والى أي مدى تم تحقيق الاكتفاء الذاتي فيه ؟
- ما التداعيات المترتبة على الامن الغذائي في العراق ؟
- ما التحديات التي تتعرض تحقيق الامن الغذائي ؟ وما الحلول الناجعة التي يمكن من خلالها تحقيقه ؟
- فرضية البحث

يعاني الامن الغذائي في العراق من تحديات طبيعية وبشرية جعلت منه منكشفاً نحو الخارج وبشكل واضح مما ادى الى ظهور تداعيات سياسية واقتصادية

واجتماعية وصحية ، الامر الذي يتطلب وقفة شجاعة من قبل صناع القرار تتمثل بأيلاء القطاع الزراعي أهميةً كبيرة وتوفير الدعم الكافي له بما يكفل تحقيق الامن الغذائي .

اهداف البحث

يهدف البحث الى مايأتي :-

١- التعرف عن كثب عن واقع انتاج الغذاء في العراق بغية معرفة ما يمكن انتاجه في الداخل وما يستورد من الخارج .

٢- تسليط الضوء على التداعيات المترتبة عن واقع الامن الغذائي في العراق .

٣- المساهمة في وضع حلول ومعالجات لمشكلة الامن الغذائي في العراق يمكن ان تساهم وتخفف من حدتها .

- حدود منطقة البحث

تمثلت حدود منطقة البحث بجمهورية العراق الواقعة فلكياً بين خطي طول ٤٥ ٣٨ – ٤٥ ٤٨ شرقاً ، ودائرتي عرض ٥ ٢٩ ، ٢٢ ٣٧ شمالاً تحدها تركيا من الشمال وايران من الشرق وسوريا والاردن والمملكة العربية السعودية من الغرب ومن الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية ، خريطة (١) ، اما الحدود الزمانية فقد تم التركيز فيها على المدة الممتدة من عام ١٩٩٦ وحتى عام 2009 وذلك لتوفر البيانات والمعلومات عنها .

منهجية البحث وهيكليته

اتخذ الباحثان من المنهج التحليلي منهجاً لدراسة مشكلة الامن الغذائي في العراق ، وذلك بالاعتماد على البيانات المتاحة في هذا الصدد والصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في العراق ، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ،وتقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية الصادران عن الامانة العامة للجامعة العربية .

ولتحقيق هدف البحث قسم الباحثان بحثهما على النحو الاتي :-

اولا :ـ مفهوم الامن الغذائي .

ثانيا :ـ مؤشرات الامن الغذائي في العراق .

ثالثا :ـ تداعيات الامن الغذائي في العراق .

رابعا :ـ التحديات التي تواجه الامن الغذائي في العراق .

خامسا :ـ الحلول اللازمة للحد من مشكلة الامن الغذائي في العراق

واختتم البحث بجملة من النتائج والتوصيات ، وقائمة بالمصادر والمراجع ،وملخص باللغة الانكليزية .

اولا :ـ مفهوم الامن الغذائي

حظي مفهوم الامن الغذائي بأهتمام كبير من قبل الباحثين والمنظمات الانسانية والدولية كونه ابرز المكونات الرئيسة للامن الوطني بيد ان هذا الاهتمام جاء متأخراً مقارنة مع فروع الامن الاخرى كالامن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .

كثيرة هي التعاريف التي عرفت الامن الغذائي ولعل اهمها تعريف منظمة الاغذية والزراعة الدولية (F.A.O) والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه ((أنتاج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من الغذاء وبالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية ترعى الميزة النسبية لتلك الدولة في أنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الاجنبية اذا لزم الامر ، وان تتوفر لها صادرات زراعية او صناعية او الاثنان معاً ، بحيث تؤمن ما تحتاجه من القطع الاجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لا تملك ميزة نسبية في انتاجها محلياً وان تتوفر لكل مواطن ما يكفي من الغذاء بالكم والنوع اللازم للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكافة افراد الشعب وبالاخص ذوي الدخل المحدود وتحقق في الوقت نفسه مخزوناً من الغذاء يكفيها لفترة لا تقل عن ثلاثة اشهر تلجأ له في الظروف غير الطبيعية او الاضطرارية)) [٢] .

يبدو واضحاً ان التعريف اعلاه تعريفاً شاملاً لكل الجوانب التي تدخل في مفهوم الامن الغذائي ابتداءاً من انتاج السلع الغذائية والحث على انتاجها محلياً وتحقيق الميزة النسبية فيها مروراً بضرورة ان يوفر ما يحتاجه المواطن من الغذاء كماً ونوعاً ، وبما يضمن له القيام بالنشاطات اللازمة ، وانتهاءاً بقيام الدولة بتخزين الغذاء لفترة ثلاثة اشهر تلجأ في حالات الاضطرار .

أن قدرة الدولة على الايفاء بما تحتاجه من الغذاء للسكان تعتمد على امكاناتها الطبيعية والبشرية والاقتصادية وفي الواقع هي مسألة نسبية الا ان درجة الامن الغذائي التي يتمتع بها كل بلد تعتمد على الشروط الاتية [٣] :-

١- انتاج اكبر قدر من المواد الغذائية الاساسية التي يحتاجها السكان من حيث النوعية والكمية من موارده الذاتية او من موارد بلد او بلدان متحالف معها.

٢- ان تراعي الفائدة النسبية والجدوى الاقتصادية في تلبية الطلب على المواد الغذائية المنتجة داخل البلد او خارجه .

٣- الاستدامة في الحصول على الغذاء في كل الاوقات ولجميع الطبقات الاجتماعية بحيث يضمن لها حياة مفعمة بالنشاط والحيوية ومقبولة وفق المعايير المتفق عليها عالمياً .

٤- تحقيق اكبر نسبة مئوية من الميزات التجاري الغذائي الوطني وفق اسس تجارية مستقرة وعادلة يضمن مصلحة جميع الاطراف المعنية .

٥- توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائية الاساسية يكفي لطلبات السكان لاطول فترة ممكنة لاتقل عن ثلاثة شهور .

٦- توفر قوة تفاوضية ذاتية من خلال الانتماء لعضوية او التحالف اقليمي او غير اقليمي يضمن تبادل الغذاء بشروط عادلة ومناسبة اقتصادياً وسياسياً .

وعلى ضوء ذلك يمكن وضع تعريف للامن الغذائي على انه الجهود التي تقوم بها الدولة لاستثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية لسد احتياجات السكان من الغذاء بالكمية والنوعية المناسبة وضمان العدالة في توزيعه عليهم والتوجه نحو الخارج في حالات النقص والاحتفاظ بمخزون احتياطي لسد النقص في الانتاج لمدة لا تقل عن ثلاثة اشهر .

ثانيا :ـ مؤشرات الامن الغذائي في العراق

١- الواقع الغذائي في العراق .

قبل الدخول في تفاصيل هذا الموضوع ينبغي علينا الاشارة الى ان معظم الشعب العراقي كان وما يزال يعتمد على البطاقة التموينية منذ عام ١٩٩٠ التي تشمل طحين (٩ كغم) والرز (٥٠٠ غرام) والبقوليات (٢٥٠ غرام) وحليب الكبار (٢٥٠ كغم) وحليب الاطفال (١,٨ كغم) وسكر (٢ كغم) والشاي (٢٠٠ غرام) وزيوت نباتية (١,٢٥ كغم) ومسحوق التنظيف (٥٠٠ غرام) وصابون (٢٥٠ غرام) ويفترض ان تؤمن هذه السلة الغذائية (٢٢٠٠ سعرة /حرارية /شخص / يوم) [٤] .

ويشير واقع الحال ان السعرات الحرارية في الوقت قد انخفضت اكثر من ذي قبل وذلك للنقص الحاصل في مفردات البطاقة بسبب سوء التخطيط من قبل الحكومة التي تتحمل المسؤولية كاملة .

من الواضح وبما لا يقبل ادنى شك ان هناك تناقص غذائي دائم يزداد عام بعد عام في انتاج السلع الغذائية الأساسية بحيث لا يكفي لسد حاجة الاستهلاك المحلي ، ولذلك عمدت الدولة الى التوجه نحو الخارج لسد العجز . ومن خلال بيانات الجدول (١) يتبين ان متوسط انتاج الغذاء للمدة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) بلغ (١٤. ١٠٦٤٣) الف طن ، ثم ازداد الى (٥١ . ١١٧٦٠) الف طن في عام ٢٠٠٦ الا انه انخفض

وبشكل واضح الى (١٩ . ٧٩٥١) الف طن في عام ٢٠٠٨ وبنسبة تغير بلغت (- ٣٩ . ٣٢ ٪) للمدة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨) والسبب في ذلك يعود الى جملة من المحددات الطبيعية والبشرية التي سوف نتناولها لاحقاً .

أما توزيع الانتاج بحسب السلع الغذائية الرئيسية فهو يتباين من عام لأخر ألا انه يتجه نحو الانخفاض عند مقارنته بعام ٢٠٠٦ – ما عدا جملة اللحوم والأسماك والبيض والألبان ومنتجاتها – فبالنسبة لجملة الحبوب فقد اخذت بالتراجع من (٣٧٨٥) الف طن في عام ٢٠٠٦ ، الى (٢٢٢٥) الف طن في عام ٢٠٠٨ وقد شمل هذا التراجع القمح الذي يعد من المحاصيل الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها ، اذ بلغ في عام ٢٠٠٦ (٢٠٨٦) الف طن في حين انخفض الى (١٢٥٥) الف طن في عام ٢٠٠٨ ، والشيء نفسه يمكن ان يقال على الذرة والارز والشعير . وتراجعت البطاطس من (٧٩٤) الف طن في عام ٢٠٠٦ الى (٥٩٨) الف طن في عام ٢٠٠٨ ، ولم يختلف الامر بالنسبة لكل من البقوليات والفواكه والزيوت والشحوم فقد بلغت في عام ٢٠٠٦ (٥١ ، ٤٣٧٣ ، ٢٢١ ، ٣٢) الف طن مقابل (٣١ . ٣٥٤٣ ، ١٠٠٤، ٤٨. ١٥) الف طن في عام ٢٠٠٨ .

وقد حققت اللحوم زيادة واضحة في الانتاج فبعد ان كانت (٤٣ . ١١٤) الف طن في عام ٢٠٠٦ ازدادت الى (٤٣ . ١٦٤) الف طن في عام ٢٠٠٨ وبنسبة زيادة بلغت (٤٣,٧٠ ٪) وقد شملت الزيادة في الانتاج اللحوم الحمراء والبيضاء وقد سجلا الأسماك والبيض زيادة في الانتاج ، فبعد ان كان (٦٤ . ٤٥) الف طن في حين بلغ انتاجهما في عام ٢٠٠٨ (٢٦ . ٥٠ ، ٧٨ . ٤٥) الف طن على الترتيب . أما الألبان ومنتجاتها فقد شهدت انخفاضاً في عام ٢٠٠٨ الذي بلغ فيه (٤٠. ٢٧٢) الف طن مقابل (٤٥ . ٢٧٣) الف طن في عام ٢٠٠٦ .

جدول (١)

أنتاج السلع الغذائية الرئيسية في العراق للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٨) (الف طن)

البيان	متوسط الانتاج ٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مجموع الحبوب (جملة)	٣٥١٥.٨٠	٣٧٨٥	٣٧٣٤	٢٢٢٥
القمح والدقيق	٢٢٣٩.٤٠	٢٠٨٦	٢٢٠٣	١٢٥٥
الذرة الشامية	٣٠٦	٣٩٩	٣٨٤	٢٨٨
الارز	١٦٠.٤٠	٣٦٣	٣٩٣	٢٤٨
الشعير	٧٩٣.٤٠	٩١٩	٧٤٨	٤٠٤
البطاطس	٧٦٦	٧٩٤	٥٩٨	٥٩٨
جملة البقوليات	٦١.٣٤	٥١	٨٤	٣١
جملة الخضر	٤٠٩٤	٤٣٧٣	٣٩٣٨	٣٥٤٣
جملة الفواكة	١٧٠٢.٢٠	٢٢١١	٨٩٧	١٠٠٤
السكر المكرر	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤
جملة الزيوت والشحوم	٤٢.٨٤	٣٢.٦٣	٢٦٦٠	١٥.٤٨
جملة اللحوم	١١٤٦٣	١١٤٤٣	١٢١.٠٥	١٦٤٤٣
اللحوم الحمراء	٤٧.٨٣	٤٥.٤٣	٤٣.٠٥	٧٥.٤٣
اللحوم البيضاء	٦٦.٨٠	٦٠	٧٨	٨٩
الاسماك	٢٥.٤٠	٣٧	٥٥.١٣	٥٠.٢٦
البيض	٤٥.٦٤	٥١.٧٠	٤٦.٦٠	٤٥.٧٨
الالبان ومنتجاتها	٢٧٣.٤٥	٣٠٨.٩١	٢٦٢.١٢	٢٧٢.٤٠
الجملة	١٠٦٤٣.١٤	١٢١٧ ٦.١٥	٩٧٢٨.٣٤	٧٩٥١.١٩

المصدر :- ١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، المجلد (٢٩) ، ٢٠٠٩ ، جدول (٣٠٣ ، ٣٠٥)

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، المجلد (٢٨) ، ٢٠٠٨ جدول (٣٠٣، ٣٠٥) .

٢- نسبة الاكتفاء الذاتي

لغرض دراسة الاكتفاء الذاتي ينبغي تحديد مفهومه لان الادبيات الاقتصادية التي عالجت هذا المفهوم ميزت بين نوعين من الاكتفاء الذاتي هما :-[٥]

أ- اكتفاء ذاتي مطلق :- وهو قدرة الدولة على انتاج المحاصيل الزراعية والاستغناء عن الاستيراد .

ب- اكتفاء ذاتي نسبي :- يعكس قدرة الدولة على انتاج الغذاء مع وجود استيراد لتلبية بعض الحاجات الغذائية يغطي فوائض انتاج الغذاء المحلي .

وتحسب نسبة الاكتفاء الذاتي وفق الصيغة الرياضية الاتية :- [٦]

نسبة الاكتفاء الذاتي = الانتاج المحلي / المتاح للاستهلاك ❖ ١٠٠

والاكتفاء الذاتي الذي نحن بصدده هو النسبي لان من الصعوبة بمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي بالكامل لكون تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالمواد المتاحة ومدى جدية الدولة وقدرتها في تحقيق ذلك ، وبالاطلاع على بيانات الجدول (٢) يتضح ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في العراق تتفاوت من عام لاخر ، اذ تحقق منها (٢٤ . ٧٥ ٪) كمتوسط للمدة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) ثم انخفضت الى (٦٠,٦٩٪) في عام ٢٠٠٦ ثم ارتفعت الى (٧١,٢٩ ٪) في عام ٢٠٠٧ ، الا انها عادت وانخفضت بعد ذلك لتصبح (٩٩. ٦٦ ٪) في عام ٢٠٠٨ .

تتباين نسبة الاكتفاء من مجموعة سلعية لأخرى ومن عام لأخر فهناك بعض المجموعات بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي منها(١٠٠ ٪) خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وهي الذرة الشامية والأسماك والبيض ، وأخرى تجاوزت نسبة (٩٥ ٪) خلال المدة نفسها كما هو الحال بالبطاطس وجملة الخضروات – ما عدا عام ٢٠٠٦ – وجملة ألفواكه واللحوم بشقيها الحمراء والبيضاء . في حين سجلت مجموعة الحبوب نسبة منخفضة من الاكتفاء وخصوصاً في عام ٢٠٠٨ التي بلغت فيه (٧٧. ٤٣ ٪) . وما يمكن أن يقال عن جملة الحبوب يقال على القمح والأرز والألبان التي بلغت فيها نسبة

الاكتفاء الذاتي (١٠ .٣٤ ، ٣٩ .٣٦ ، ٥٩ ٪) على الترتيب ، يتضح مما تقدم ان صورة الاكتفاء الذاتي في العراق غير مطمئنة لان الانتاج والمتاح للاستهلاك غير قادرة على امداد كل المواطنين بالغذاء الكافي وخصوصاً جملة القمح الذي دخل بقوة في عالم السياسة الدولية .

جدول (٢) نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاساسية للمدة (٢٠٠١- ٢٠٠٨)

البيان	متوسط الاكتفاء ٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مجموعة الحبوب جملة	٥٥.٣٠	٥٣.٦٢	٥٦.٦٤	٤٣.٧٧
القمح والدقيق	٥٠.٤٨	٤٢.٣٤	٤٧.٦٠	٣٤.١٠
الذرة الشامية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الأرز	٣٣.٦١	٤٥.٥٧	٤٧.٥٥	٣٦.٣٩
الشعير	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
البطاطس	٩٨.٠١	٩٧.٦١	٩٦.٦٨	٩٦.٨٦
جملة البقوليات	٧٣.٣٨	٦٤.٦٣	٦٣.٢٣	٥٢.٦٢
جملة الخضر	٩٩.٩٦	٥٧.١٩	٩٩.٩٤	٩٩.٩٤
جملة الفاكهة	٩٩.٠٢	٩٩.٠١	٩٩.١٢	٩٩.٢٢
السكر المكرر	٠.٤٤	٠.٢٩	٠.٢٩	٠.٢٩
جملة الزيوت والشحوم	٢٥.٦٣	١٦.١٣	١٣.٦٥	٨.٤٢
جملة اللحوم	٩٨.٥٤	٩٨.٠١	٩٨.١٢	٩٨.٦١
اللحوم الحمراء	٩٩.٩٦	٩٩.٦٠	٩٩.٤٩	٩٩.٧١
اللحوم البيضاء	٩٧.٥٥	٩٦.٦٢	٩٧.٣٨	٩٧.٦٩
الاسماك	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
البيض	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الالبان ومنتجاتها	٨٠.٧٨	٦٢.١٧	٥٨.٢٤	٥٩
الجملة	٧٥.٢٤	٦٠.٦٩	٧١.٢٩	٦٦.٩٩

المصدر :- ١-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، المجلد (٢٩) ،٢٠٠٩ ، جدول (٣٠٣ ، ٣٠٥)

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، المجلد (٢٨) ، ٢٠٠٨ جدول (٣٠٤) .

٣- الواردات الزراعية

ان التراجع في انتاج الغذاء في العراق جعل من الدولة تتوجه نحو الواردات لتقليص الفجوة في الميزان الغذائي ، فتزايدت تبعاً لذلك الواردات الغذائية من (٣٥١٩,٨٨) مليون طن وبقيمة (٦٥٧,٦٨) مليون دولار كمتوسط للمدة (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) الى (٤٣٧٣,٠٧) مليون طن وبقيمة (١٠٤١,٢) مليون دولار في عام ٢٠٠٦، ثم تزايدت وبشكل ملحوظ في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لتبلغ قيمها (٣٩٥٨,١٢) مليون طن وبقيمة بلغت لكليهما (٦٧ . ١٣٢٧) مليون دولار جدول (٣).

جدول (٣)

واردات العراق من السلع الغذائية الرئيسية للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٨)

الكمية ألف طن القيمة مليون دولار

	متوسط للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٥)		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
مجموعة الحبوب جملة	٢٨٤٢,٣٥	٤١٩,١٧	٣٢٧٣,٩٢	٥٦٥,٢٥	٢٨٥٨,٨٢	٨٥١,٩٨	٢٨٥٨,٨٢	٨٥١,٩٨
القمح والدقيق	٢١٩٧,٠٣	٢٢٣,٧٢	٢٨٤٠,٤٢	٤٠٦,٥١	٢٤٢٥,٣٢	٦٩٢,٩٧	٢٤٢٥,٣٢	٦٩٢,٩٧
الذرة الشامية	–	–	–	–	–	–	–	–
الارز	٣١٧,٢٣	١٠٨,١٣	٤٣٣,٥٠	١٥٩,٠١	٤٣٣,٥٠	١٥٩,٠١	٤٣٣,٥٠	١٥٩,٠١
الشعير	–	–	–	–	–	–	–	–
البطاطس	١٥,٥٢	٣,٤٢	١٩,٤٠	٤,٢٧	١٩,٤٠	٤,٢٧	١٩,٤٠	٤,٢٧
جملة البقوليات	٢٤,٨١	٨	٣١,٠١	١٠,٠٠	٣١,٠١	١٠	٣١,٠١	١٠,٠٠
جملة الخضر	١,٧٦	٠,٢٤	٢,٠٥	٠,٢٥	٢,٢٠	٠,٢٦	٢,٢٠	٠,٢٦
جملة الفواكهه	٤٢,٣٤	٧,٥٩	٤٥,٠٢	١٠,٧٧	٤٥,٠٢	١٠,٧٧	٤٥,٠٢	١٠,٧٧
السكر المكرر	٤١٢,٠٣	١٠٣,٥٥	٦٤٣,١٣	٢٦٠,٩٧	٦٤٣,١٣	٢٦٠,٩٧	٦٤٣,١٣	٢٦٠,٩٧
جملة الزيوت والشحوم	١٢٤,٣٠	٩٥,٥٢	١٦٨,٢٦	١٢٠,٩٩	١٦٨,٢٦	١٢٠,٩٩	١٦٨,٢٦	١٢٠,٩٩
جملة اللحوم	١,٧٠	٢,٦٧	٢,٣٢	٣,٦٧	٢,٣٢	٣,٦٧	٢,٣٢	٣,٦٧
اللحوم الحمراء	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٢٢	٠,٣٧	٠,٢٢	٠,٣٧	٠,٢٢	٠,٣٧
اللحوم البيضاء	١,٦٨	٢,٦٤	٢,١٠	٣,٣٠	٢,١٠	٣,٣٠	٢,١٠	٣,٣٠
الاسماك	–	–	–	–	–	–	–	–
البيض	–	–	–	–	–	–	–	–
الالبان ومشتقاتها	٦٥,٠٧	١٧,٥٢	١٨٧,٩٦	٦٤,٧٦	١٧٨,٩٦	٦٤,٧٦	١٧٨,٩٦	٦٤,٧٦
الجملة	٣٥١٩,٨٨	٦٥٧,٦٨	٤٣٧٣,٠٧	١٠٤١,٢	٣٩٥٨,١٢	١٣٢٧,٦٧	٣٩٥٨,١٢	١٣٢٧,٦٧

المصدر :-

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، المجلد (٢٩) ،٢٠٠٩ ، جدول (٣٠٣ ، ٣٠٥)

٢-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، المجلد (٢٨) ، ٢٠٠٨ جدول (٣٠٤) .

ومن نفس الجدول يتضح بأن كمية الواردات وقيمها للمدة (٢٠٠٦- ٢٠٠٨) تباينت من مجموعة غذائية لأخرى فبعضها بقي على حاله كما هو الحال بالنسبة للبطاطس والبقوليات والفواكهه والزيوت والشحوم والالبان ومنتجاتها ، اذ بلغت كميتها (١٩,٤٠ ، ٣١,٠١ ، ٤٥,٠٢ ، ١٦٨,٢٦ ، ١٧٨,٩٦) الف طن وقيمها بلغت (٤,٢٧ ، ١٠ ، ١٢٠,٩٩ ، ٦٤,٧٦) مليون دولار لكل منها على الترتيب ، بينما ارتفعت واردات العراق من الخضر التي بلغت كميتها (٢,٥) مليون طن في عام ٢٠٠٦ ثم تزايت لتبلغ (٢,٢٠) مليون طن في عام ٢٠٠٨ وبقية (٠,٢٥) مليون دولار في عام ٢٠٠٦ (٠,٢٦) مليون دولار في عام ٢٠٠٨ .

أما جملة الحبوب فقد شهدت انخفاضاً واضحاً فبعد ان كانت في عام ٢٠٠٦ (٣٢٧٣,٩٢) الف طن انخفضت في عام ٢٠٠٨ الى (٢٨٥٨,٨٢) الف طن مع تزايد واضح في القيمة من (٥٦٥,٢٥) مليون دولار في عام ٢٠٠٦ الى (٨٥١,٩٨) مليون دولار في عام ٢٠٠٨ بسبب التزايد الواضح في أسعار الحبوب .

٤- الميزان التجاري للقطاع الزراعي في العراق

يمثل الميزان التجاري احد اهم المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالامن الغذائي لانه يوضح مكان القوة والضعف في الاداء الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص اذ انه يبين مدى اعتماد اقتصاد الدولة على الذات في انتاج الغذاء او الاعتماد على الخارج [٧] .

يعاني الميزان التجاري للقطاع الزراعي من العجزالدائم ولا يظهر أي دور او تأثير للصادرات الزراعية التي لا تتجاوز نسبة مساهمتها (١٪) للمدة (٢٠٠٦ – ٢٠٠٨) ، في حين كانت نسبتها (١,٤٩ ٪) كمتوسط للمدة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) ، جدول(٤).

جدول (٤)

الميزان التجاري الزراعي للعراق للمدة (٢٠٠١-٢٠٠٨) (مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات الواردات	الميزان التجاري
٢٠٠١-٢٠٠٥	٩,٨٢	٦٥٧.٦٨	١,٤٩	- ٦٤٧.٨٦
٢٠٠٦	٩,٨٣	١٦٠٦.٤٧	٠.٦١	-١٥٩٦.٦٤
٢٠٠٧	١٠.٤٣	١٣٢٧.٦٧	٠.٧٦	-١٣١٧.٢٤
٢٠٠٨	١٠.٤٣	١٣٢٧.٦٧	٠.٧٦	-١٣١٧.٢٤

المصدر :-

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، المجلد (٢٩) ، ٢٠٠٩ ، جدول (٣-٣ ، ٥- ٣)

٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الاحصائي السنوي ، المجلد (٢٨) ، ٢٠٠٨ جدول (٤-٣) .

ثالثا :- تداعيات الامن الغذائي

استحوذت قضية الأمن الغذائي بأهتمام كبير من قبل المعنيين نظراً لتداعياتها الخطيرة على السيادة والامن القومي للدولة وسوف نحدد تداعيات الأمن الغذائي في العراق بالاتي :-

١- الجانب السياسي

يتمثل الجانب السياســـي بأن عجز الدولة عن توفير الغذاء يعني الكثير في عالم

اليوم التبعية السياسية والخضوع لمصالح اطراف تتحكم في خيوط اللعبة السياسية الدولية ولعل ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين التبعية الغذائية والتبعية السياسية إن للغذاء ثمن سياسي والامثله على ذلك كثيرة ، إذ استخدم الغذاء كوسيلة ضغط سياسي على العديد من دول العالم التي تفتقد مقومات الامن الغذائي [٨] ، فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد صرح أكثر من مسؤول امريكي بأن الولايات المتحدة قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقنبلة النووية كما كانت تفعل سابقاً وانما ستهدد العالم بحبة قمح وان جميع السياسيات على حد قولهم تنبع من تلك الحبة [٩] .

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية ورقة الغذاء على العراق منذ عام ١٩٩٠ كمحاولة للضغط على النظام السياسي السابق واستمر الحصار الاقتصادي قرابة (١٣) عاماً مما ادى الى موت اكثر من مليون طفل عراقي جراء سوء التغذية وانعدام المستلزمات الصحية [١٠] . وما يزال الشعب العراقي يأن لحد الان من اثار الحصار الاقتصادي الذي انهك قواه .

لذا اصبح من الضروري على الدولة ان تتخطى أزمة الامن الغذائي بالاعتماد على ما تمتلكه من مؤهلات طبيعية وبشرية لتوفير السلع الغذائية الرئيسة وبشكل يساهم بتقليل تبعيتها نحو الخارج وألا فأن مأسات الحصار الاقتصادي قابلة للتكرار في المستقبل وسوف تكون معظم قراراتها السياسية مرهونة مدى رضا الدول الكبرى.

٢- الجانب الاقتصادي

تتعدى إشكالية العجز الغذائي الجانب السياسي لتمتد الى تداعيات اقتصادية تتعلق بفاتورة العجز وما تسببه من استنزاف وإهدار للمواد وإرهاق للاقتصاديات الوطنية .

أن الاعتماد المفرط على الواردات الزراعية والتزايد المستمر في قيمتها وانعدام مساهمة الصادرات الزراعية جعلت العراق يتحمل اعباء مالية كبيرة اثقلت كامل

الاقتصاد العراقي ولاسيما وان مثل تلك الاموال كان من المفترض استثمارها في القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى .

امتد تأثير قضية الامن الغذائي على الكثير من الجوانب الاقتصادية التي لها علاقة بالقطاع الزراعي ، اذ لم تشكل القوى العاملة الزراعية من مجمل القوى العاملة الكلية سوى اقل من (١٤٪) للمدة (٢٠٠٦- ٢٠٠٨) ، جدول (٥) وهي نسبة قليلة بسبب استمرار تدفق الهجرة من الريف الى المدينة لتوفر فرص العمل في الاخيرة فضلاً عن تفشي البطالة المقنعة في القطاع الزراعي .

يمكن تحسس التداعيات الاقتصادية من خلال ما يشير اليه الجدول (٦) اذ يبين ضآلة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) التي انخفضت من (٧,٩٨ ٪) الى (٤,٣٤ ٪) ومن ثم يمكن القول ان التباين في مساهمة الناتج الزراعي ونموه البطيئ يرجع بالدرجة الاساس الى عدم التوازن الحقيقي بين القطاعات السلعية وخصوصاً في ظل استحواذ قطاع الصناعات الاستخراجية على(٦٤,٩٠٪) في عام ٢٠٠٦ وعلى (٦٦,٠٢ ٪) في عام ٢٠٠٨ ، مما يعطينا إشارةً واضحة على عدم ايلاء القطاع الزراعي أي اهتمام من قبل الدولة .

جدول (٥) نسبة القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	النسبة ٪
٢٠٠٦	٩٦١٥	١٣٠٤	١٣,٥٦
٢٠٠٧	٩٩٠٦	١٣٤٣	١٣,٥٦
٢٠٠٨	١٠٦٤٤	١٤٤٣	١٣,٥٧

المصدر :- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠١٠ ، ملحق (٨/٢) .

جدول (٦)

نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج الزراعي	النسبة ٪
٢٠٠٦	٥٤٤٧٥	٤٣٤٦	٧,٩٨
٢٠٠٧	٧٤٢٣٥	٣٧١٣	٥
٢٠٠٨	١٠٩١٠٠	٤٧٤٠	٤,٣٤

المصدر :

١- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٨ ،ملحق (١/٣) .

٢-الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، ملحق (١/٣) ، (٢/٢) .

٣- الجانب الاجتماعي.

ان التداعيات الاجتماعية لمشكلة العجز الغذائي لاتقل خطورة عن تداعياتها السياسية والاقتصادية لا بل يمكن الجزم بأنها اكبر منهما بكثير لانها اثرت وبشكل واضح في المنظومة الاجتماعية لسكان الريف وسكان المدن على السواء .

تمثلت التداعيات الاجتماعية بتردي الوضع الاجتماعية للسكان ولاسيما الريفيين ويتجلى ذلك بوضوح من خلال انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي اذ يتراوح ما بين (١٢٩- ١٥٥) دولار للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) ، جدول (٧) ، وهو في حقيقة الأمر يعد منخفضاً بالمقارنة مع دولة عربية مثل سوريا التي بلغ فيها (٤٧٩) دولار والمملكة العربية السعودية (٤٤٢) دولار والاردن (٣١٥) دولار في عام ٢٠٠٨[١١] .

لقد ترتب على انخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي في العراق نتائج خطيرة يأتي في مقدمتها انتشار ظاهرة الفقر ، التي يصفها البعض بأنها ظاهرة ريفية ويشكل فقراء الريف الغالبية العظمى من فقراء العالم [١١] .

وتعزى أسباب الفقر في الريف الى انخفاض معدل دخل الأسرة وكبر حجم العائلة وقلة توفر فرص العمل لافراد العائلة (البطالة المقنعة) وتفشي الإمراض بسبب ندني مستويات الخدمات الصحية والامية وارتفاع مستوى الجهل والتخلف فضلاً عن الالتزامات الاجتماعية .

ويلاحظ ان النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني ترتفع في الريف لتبلغ (٣٩,٣ ٪) وفي الحضر (١٦,١ ٪) في عام ٢٠٠٧ ، والشيئ نفسه يمكن ان يقال عن نسبة فجوة الفقرالتي يقصد بها حجم الهوة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر [١٢] ، و بلغت في الريف (٩٪) وفي الحضر (٢٪) للعام نفسه جدول (٨).

ما من شك ان التداعيات الاجتماعية التي يمر بها الريف العراقي وما يعانيه من تهميش وعدم اهتمام انعكست وبشكل جلي على الواقع الزراعي وجعلته متخلفاً ويأن من الكثير من المشاكل التي تحتاج الى وقفة جبارة من قبل الحكومة للنهوض به من جديد .

جدول (٧)

نصيب الفرد من الناتج الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨)

السنة	الناتج الزراعي مليون دولار	نصيب الفرد من الناتج الزراعي دولار
٢٠٠٦	٤٣٤٦	١٢٩
٢٠٠٧	٣٧١٣	١٤٦
٢٠٠٨	٤٧٤٠	١٥٥

المصدر :- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، (١/٣) .

جدول (٨)

النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر ومن هم دون فجوة الفقر في العراق للعام ٢٠٠٧

النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر			النسبة المئوية لمن هم دون فجوة الفقر		
حضر	ريف	المجموع	حضر	ريف	المجموع
١٦,١	٣٦,٣	٢٢,٩	٢,٧	٩	٤,٥

المصدر :- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،الجهاز المركز للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات التنمية البشرية ذات الاولية في العراق ، ٢٠١٠ ، ص١٠-١١ .

٤- الجانب الصحي

يؤدي العجز في أي دولة الى الإصابة بأمرض الجوع والمعانات الصحية ، وقد حددت منظمة الاغذية والزراعة هذه المعانات بالاتي [١٣] :-

أ- تزايد مخاطر التعرض للامراض الخطيرة ويسبب نقص التغذية فقدان المناعة ومن ثم تفاقم العدوى .

ب- يعاني الاطفال الذين يعانون من نقص التغذية من تأثير سلبي في النمو العاطفي والاجتماعي ولاسيما من هم في دون الخامسة من العمر .

ت- تؤدي بعض مشاكل سوء التغذية الى الكثير من الإعاقات فمثلاً يسبب نقص اليود حالة التخلف الجسماني والعقلي للأطفال ، فضلاً عن التشويه الناتج عن انتفاخ الغدة الدرقية والتقزم ونقص الوزن والهزال .

بينت احدى الدراسات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ان (٢,١) مليون عراقي أي ما نسبته (٧٪) يعانون من سوء التغذية ولا تتوفر لهم امكانية استهلاك الحد الادنى من الطاقة اللازمة لضمان حياة صحية مليئة بالنشاط والحيوية ، وان البطاقة التموينية لاتحقق الا (١٤٠٠ سعرة /فرد / يوم)أي ما

نسبته (٥٥٪) من مجموع السعرات الحرارية المطلوب توفيرها [١٤] ، وهذا يعني ان البطاقة التموينية لم تكن بالكفاءة اللازمة لتحقيق ما تحتاجه العوائل الفقيرة من السعرات الحرارية في ظل تناقص مفرداتها في الوقت الحاضر .

من الطبيعي ان تظهر مشاكل صحية في ظل الظروف الحالية للوضع الغذائي في العراق وخصوصاً لدى الاطفال دون السنة الخامسة من العمر ، ولعل من المؤشرات المستخدمة لقياس سوء التغذية هي [١٥] :-

١- نقص الوزن :- يراد منه انخفاض الوزن الى نسبة العمر عند عمر معين ويعكس هذا المؤشر حالتي نقص الاغذية طويلة الامد وقصير الامد .

٢- التقزم :- يحدد نقص التغذية المزمن وهو مقياس الطول بالنسبة للعمر .

٣- الهزال :- مقياس انخفاض الوزن نسبة الى الطول ويساعد في تشخيص الاطفال الذين يعانون من سوء التغذية والاشارة الى التغيرات الموسمية في عرض الغذاء او المحددات قصيرة الامد على الجانب التغذوي نتيجة المرض او ما شابه ذلك .

تعكس بيانات الجدول (٩) مؤشرات سوء التغذية في العراق لدى الاطفال دون سن الخامسة ، اذ بلغت نسبة الاطفال الذين يعانون من نقص الوزن في عام ٢٠٠٧ (٩,١ ٪) بعد ان كانت (١٥,٧ ٪) في عام ٢٠٠٥ وهي بذلك اعلى بكثير من المعايير الدولية السابقة (٧,٥ ٪) .

أما التقزم فقد بلغت نسبتهم في عام ٢٠٠٥ (٢٥,٩ ٪) إما في عام ٢٠٠٧ فكانت (٢١,٨٪) وهي تعد مقبولة بالمقارنة مع المعايير البالغة ٢١,٨٪) .

وقد كانت نسبة الهزال في عام ٢٠٠٥ (٩٪) وفي عام ٢٠٠٧ بلغت (٤,٧٪) وهي مرتفعة بالمقارنة مع المعايير الدولية البالغة (٤,٥ ٪) .

ان مشكلة سوء التغذية التي يواجهها اطفال العراق قد تترتب عليها مشاكل واثار على المدى الطويل ليس لبقاء الاطفال فحسب بل لضمان قابليتهم على المساهمة في تنمية البلد واقتصاده على طريق التقدم .

جدول (٩)

الحالة التغذوية لأطفال العراق دون ٥ سنة طبقاً للمعايير الدولية للمدة (٢٠٠٥-٢٠٠٧)

السنة	نقص الوزن	التقزم	الهزال
٢٠٠٥	١٥,٧	٢٥,٩	٩
٢٠٠٦	٧,٦	٢١,٤	٤,٨
٢٠٠٧	٩,١	٢١,٨	٤,٧
المعيار الدولي	٥,٧	٢٥,٧	٤,٥

المصدر :-

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركز للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مؤشرات التنمية ذات الاولية في العراق، ٢٠١٠ ، ص٢٥ .

٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،الجهاز المركز للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ٢٠٠٨ ، ص٧٣ .

رابعا :ـ التحديات التي تواجه الامن الغذائي

يمكن ايجاز التحديات التي تواجه الامن الغذائي في العراق بما يأتي :ـ

١- التحديات الطبيعية

التحديات الطبيعية التي تواجه الأمن الغذائي كثيرة ويتداخل بعضها مع البعض الأخر ونحاول ان نضع أصابعنا على أهم هذه التحديات وهي :-

أ- مشكلة التغيرات المناخية

لقد كان من نتائج وقوع العراق فلكياً بين دائرتي عرض ٠٥ ٢٩ – ٣٠ ٣٧ شمالاً وخطي طول (٤٥ ٣٨ – ٤٥ ٣٨) شرقاً وقوعه ضمن النطاق الصحراوي الجاف ، الامر الذي جعل كمية الامطار الساقطة فيه لا تتعدى (٢٠٠ ملم /سنوياً) ولا تقل عن (٥٠ ملم /سنوياً) لنصف مساحة العراق ، في حين تتراوح مابين (١٥٠-٤٥٠ ملم /سنويا) لما تبقى من مساحة العراق ماعدا المناطق الجبلية في الشمال الشرقي منه التي تصل فيها كمية التساقط اكثر من (١٠٠٠ملم / سنوياً) [١٦] .

ان تباين كمية الامطار الساقطة في العراق زمانياً ومكانياً تمثل تحدياً تواجه الامن الغذائي وخصوصاً الزراعة الديمية (البعلية) التي تعتمد اعتماداً كلياً على الامطار وحتى المرورية التي باتت تعتمد على الإرواء بشكل كامل .

ولم يكن العراق بمنأى عن التغيرات المناخية التي يشهدها العالم نتيجة الاستمرار في انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي ترتب عليها انماطاً من الامطار المتذبذبة وتزايد حالات الطقس القاسي والجفاف واتساع رقعة التصحر[١٧] ، الى جانب تأثيره على انتاجية المحاصيل وزيادة الاصابة بالافات الزراعية وزيادة معدلات التبخر / النتح من النبات مما يضايق الضغط على الانتاجية ومن ثم يؤشر سلباً على الموارد المائية [١٨] ، ومن اثارها على العراق موجات الجفاف المتكررة منذ عام ١٩٩٢ على الزراعة البعلية في شمال العراق ولاسيما في نينوى وكركوك والسليمانية ، وامتد اثرها ليشمل المناطق العشبية في الهضبة الغربية والمنطقة المتموجة فتحولت مساحات واسعة الى مناطق خالية من مظاهر الحياة النباتية [١٩].

تشير احدى الدراسات الحديثة التي تناولت التغيرات المناخية وتأثيرها على الزراعة في العراق بأن المناطق التي ينبع منها نهري دجلة والفرات سوف تتعرض لشحة الامطار في المستقبل أوقات تساقطها بحيث لا تسقط في الموسم الزراعي الكامل ،أي تسقط في الخريف والشتاء وبداية الربيع ولا تكمل السقية او السقيتين الاخريتين لموسم الحنطة وعندئذ يفشل الموسم الزراعي كله ، كما ان الدول المجاورة للعراق

سوف تعتمد اكثر من ذي قبل على الري من دجلة والفرات وروافدهما بدلاً من الاعتماد على الامطار ومن ثم ستنخفض المياه في نهري دجلة والفرات داخل العراق[٢٠] .

ويمكن ان نتلمس تأثير التغيرات المناخية على الزراعة الديمية في العراق لمحصولي القمح والشعير على سبيل المثال لا الحصر، فبعد ان كانت المساحة المزروعة بالنسبة الاول (٢٧٢٨٨٠٠) دونم في عام ١٩٩٦ انخفضت الى (١٣٧٧٥٠٠) دونم في عام ٢٠٠٩ مع التباين في المساحة بين عام واخر خلال المدة المذكورة ، اما النسبة للمحصول الثاني – الشعير – فقد تباينت المساحة المزروعة من عام لاخر، اذ كانت في عام (٢٥٢٢٥٠٠) دونم في عام ١٩٩٦ ، انخفضت الى (١٢٣٢٨٠٠) دونم في عام ٢٠٠٩ [٢١]، وبالتأكيد ينعكس ذلك على طبيعة الانتاج .

ومن هنا يتضح ان التغيرات المناخية وقعها على الانتاج الزراعي في العراق وخصوصا، على محصولي الحنطة والشعير اللذان يعدان من المحاصيل الاستراتيجية ، ناهيك عن تأثيراها على المواد المائية .

ب- مشكلات التربة

يعد توفر التربة الجيدة والصالحة عاملاً مهماً في تحقيق الامن الغذائي للدولة ، ويمكن ان تحقق الاكتفاء الذاتي اذاما تضافرت العوامل الاخرى .

تبلغ الاراضي الصالحة للزراعة في العراق (٤٨٠٠٠) دونم وتشكل (٢٧,٥٢٪) من مجموع الاراضي البالغة (١٧٤٤٠٠٠٠٠) دونم في عام ٢٠٠٨ [٢٢] .

تواجه التربة في العراق مشاكل عديدة تحد من قدرتها على تحقيق الامن الغذائي الى جانب ضآلتها ولعل في مقدمتها مشكلة التصحر الناجمة بفعل العوامل الطبيعية والبشرية وتبلغ مساحة الاراضي المتصحرة (١٢٨٥٨٧٠٠٠) دونم بما نسبته (٧٣,٧٣ ٪) من جملة الاراضي في العراق وان (٧٥٪) من الاراضي تعاني من مشكلة التعرية الريحية [٢٣] .

غير ان ذلك لا ينفي وجود مشاكل اخرى تعاني منها التربة مثل مشكلة الملوحة وتردي الخصائص الفيزياوية والكيمياوية والبايلوجية التي افقدتها وظائفها الحيوية بحيث لم يقتصر ذلك على كمية الانتاج الزراعي ونوعيته بل امتد الامر ليشمل تدهور الغطاء النباتي وانعدامه مما ادى الى كثرة ما يتعرض له القطر من عواصف غبارية نتيجة لانعدامه كونه الماسك القوي لجزيئات التربة .

٢- التحديات البشرية

يواجه القطاع الزراعي في العراق تحديات بشرية كثيرة ولاتقل اهمية عن التحديات الطبيعية ويمكن اجمالها بالاتي : -

أ- ضعف الخدمات المساندة

ان وراء تزايد الفجوة الانتاجية الزراعية في العراق بشكل خاص والبلدان العربية بشكل عام يعود الى ضعف الخدمات المساندة ،س اذ لم يؤخذ التقدم التقني في مجالات البحث الزراعي الذي ادى الى قفزات في الانتاج محل الاعتبار مما انعكس على انتاجية الوحدة الزراعية من المحاصيل وعلى انتاجية الثروة الحيوانية من اللحوم ، فما زالت مراكز البحث الزراعي تستخدم اساليب الانتاج التقليدية ومن ثم فهي عاجزة عن امداد الزراع بالاصناف النباتية والاصول الوراثية والهجن الحيوانية والممارسات الزراعية التي تمكنها من احداث التغيرالمطلوب [٢٤] .

ب-السياسة الزراعية

لم تكن سياسة الدولة جادة – تحديداً بعد عام ٢٠٠٣ – في معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق وجعله يفي ولو جزئياً بمتطلبات الامن الغذائي . فقد ترجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي سواء كان من الناحية المالية كتقديم القروض او النواحي الاخرى كتزويد الزراع بالبذور المحسنة وتوفير الاسمدة ودعم اسعار المنتجات الزراعية وشرائها منهم باسعار مدعومة ، كما ان اتباع الدولة لسياسة السوق المفتوح (الحر) دوراً في جعل السلع الغذائية المحلية تتعرض الى تنافس

قوي من قبل السلع الغذائية الخارجية التي تصف بجودتها وانخفاض اسعارها . ولعل ابرز ما يشير الى ضعف السياسة الزراعية هو ضعف الاستثمار في القطاع الزراعي ، اذ بلغت المبالغ المستثمرة فيه للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) (١٦٢) مليون دولار أي ما نسبته (١٪) من مجموع المبالغ التي انفقت للاستثمار والبالغة (١٦,٧٠٨) مليار دولار للمدة ذاتها [٢٥] .

وعلى صلة بالسياسة الحكومية طلب العراق الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام ٢٠٠٤ وقبوله عضواً مراقباً منذ ذلك الحين وحتى٢٠١٠ ، ويرى الكثير ان الانضمام لها له الكثير من المزايا والايجابيات الا ان طلبه جاء بشكل مستعجل وغير متوازن لعدم وجود الارضية المناسبة اقتصادياً وعلمياً واجتماعياً ولافتقاره لقاعدة بيانات رصينة في حين يتطلب الامر تهيئة المستلزمات المطلوبة لذلك والنظر بعين الاعتبار للمستقبل المنظور[٢٦] . ولما كان العراق يعتمد اعتماداً كلياً في تغطية احتياجاته الغذائية من الخارج فأن انضمامه سوف تكون له تداعيات سلبية اكثر مما هي ايجابية على المدى القصير والمتوسط ومنها :-

١- ان تحرير اسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية يؤدي الى ارتفاع اسعارها بسبب الالغاء التدريجي للقيود التجارية وزيادة دخول الاسواق ونجاحة الدول الصناعية في حين تتجه الاسعار نحو الارتفاع في الدول النامية لتقترب من مستوياتها [٢٧] .

وتؤكد الدراسات المعدة عن هذا الموضوع ان الزيادة في الاسعار ستكون اعلى ما يمكن في كل من القمح والالبان والسكر واللحوم وهي المنتجات التي تحضى بدعم كبير من الدول الصناعية .

٢- ان رفع الدعم عن المنتج المحلي بعد انتهاء فترة السماح الممنوحة بموجب قواعد المنظمة سيؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات المحلية بما لا يمكنها من المنافسة مع السلع المستوردة ، فضلاً عن انه سوف يؤثر على دخول المزارعين والمنتجين

العراقيين ومن ثم سينعكس على المستوى الغذائي لعوائل العاملين في القطاع الزراعي [٢٨].

٣- ان تطبيق احكام منظمة التجارة العالمية ولاسيما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية سوف تزيد كثيراً من اسعار التكنولوجيا المتقدمة اللازمة للتنمية الزراعية سواء تلك المتعلقة بتربية الاصناف النباتية والسلالات الحيوانية والاسمدة والادوية البيطرية والصناعات الغذائية ، ناهيك عن صعوبة الحصول عليها .

٤- سوف يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية نتيجة تطبيق احكام المنظمة الى تخفيض مواد الخزينة التي يمكن ان تقوم بتمويل الواردات والإعانات الغذائية [٢٩]

خلاصة القول ان التسرع في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سوف يجعل الامن الغذائي معرضاً لانتكاسات متعددة بسبب ما يمر به الاقتصاد العراقي من حالة التردي والاعتماد الكامل على المنتجات الزراعية من الخارج التي اخذت تنافس المنتجات المحلية مما أدى الى تعرض الأسواق العراقية الى ظاهرة الإغراق .

ت- الهجرة من الريف الى المدينة

يمثل النزيف البشري من الريف الى المدينة من أهم التحديات إلى تواجه القطاع الزراعي في العراق ، وقد أدى استمرار هذه الظاهرة الى اختلاف واضح في التوازن البيئي للسكان وأصبحت المدن ومراكزها هي الجهة الوحيدة التي يقصدها المهاجرين بسبب العامل الاقتصادي المتمثل بتوفير الخدمات وفرص العمل ، ويمكن الاستدلال على حجم الهجرة من الريف الى المدينة من خلال ارتفاع نسبة السكان الحضر وانخفاض سكان الريف، اذ بلغت نسبة الحضر في عام ١٩٧٠ (٥٦٪) والريف (٤٤٪) وتزايدت بشكل واضح حتى بلغت في عام ٢٠٠٨ (٦٧٪) للحضر مقابل (٣٣٪) للريف [٣٠] .

لم يكن ذلك النزيف البشري يتدفق من دون أسباب نحو المدينة ومنها [٣١] :-

١- تدهور خصوبة التربة وانخفاض إنتاجيتها بحيث أصبحت صعبة الاستغلال ناهيك عن انخفاض مناسيب المياه ووجود مشاكل حول السقي وتوزيع الحصص المائية بين ملاك الاراضي وخصوصاً بين ملاك الصدور وملاك البزايز ، وعدم الالتزام بجدول المراشنة في فصل الصيف .

٢- تدني الوضع المالي للفلاح بحيث اصبح لا يفي بمتطلبات احتياجاته الحقلية والعائلية فضلاً عن اقتصار بعض المشاريع الخدمية في المدن .

والى جانب هذه الاسباب الثلاثة يمكن اضافة سبب رابع وهو التحسن الذي تشهده اوضاع القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص الامر الذي ادى الى جذبه للكثير من ابناء الريف للعمل به باعتبار ان الدخل فيه مرتفع ومضمون . لقد ترتب على هذه الهجرة نقص كبير في حجم القوى العاملة وتناقص في حجم المساحات المزروعة وانتاجيتها .

ث- الوضع الامني

يمر البلد سابقاً وحالياً بمرحلة من عدم الاستقرار الامني وقد ترتب على ذلك عزوف الكثير من رجال الاعمال العراقيين من استثمار اموالهم فيه وتوظيفها في الخارج ولاسيما في دول الجوار الجغرافي الامر الذي ساهم باضعاف دورهم في انعاش الوضع الاقتصادي في العراق وعدم الاستفادة من مميزات قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ الذي يهدف الى تشجيع القطاع الخاص والاجنبي [٣٢] .

ج - تخلف نظم الري

تشكل نظم الري في العراق محدداً للامن الغذائي لان معظمها ما تزال تقليدية ممثلة بالري السيحي والري بالغمر والري بالواسطة . ان هذه الطرق تساهم بهدر ٥٠٪ من المياه المستخدمة في السقي[٣٣] ، مما ادى الى انتشار ظاهرة ملوحة التربة وتغدقها بحيث انتشرت في اجزاء واسعة من السهل الرسوبي .

ح - مشكلة المياه

يعد القطاع الزراعي ولاسيما النباتي منه من اكثر القطاعات استهلاكاً للمياه وخصوصاً في الدول ذات المناخ الصحراوي والتي لا تمتلك تقنيات الري الحديث . وفي العراق ترتبط مشكلة المياه بقضيتين مهمتين الاولى بالخصائص المناخية ومدى تأثير التغيرات المناخية التي يشهدها العالم والثانية تتعلق بالسياسة المائية لكل من تركيا وسوريا وايران من خلال تحكمها بسياسة التشغيل للسدود والخزانات المقامة على الانهر المشتركة فيها وسعيها لتطوير المشاريع التخزينية الاروائية مما اثر وبشكل واضح على واردات العراق المائية . ولعل من اهم المشاريع التي تنفذ حالياً مشروع جنوب شرق الاناضول الذي يعد اكبر مشروع تنموي ينفذ في تاريخ تركيا الحديث ويستهلك هذا المشروع كميات كبيرة من المياه تقدر بنصف المعدل السنوي لإيرادات نهر الفرات(١٥,١٠٦ مليار م٣) ،عدا الضائعات المائية الناتجة عن التبخر التي تقدر بـ (٢,٨ مياروم ٣) وكذلك في حالة انجاز الجانب السوري مشاريعه الاروائية التي تستهلك (٦,٧ مليار م٣) ومن ثم ستكون الكمية الواصلة الى العراق (٨,٤٥ مليار م٣) بينما تقدر حاجة العراق الى (٢١ مليار م٣) وبهذا تكون كمية النقص (١٢,٥مليار م٣) . اما معدل واردات نهر دجلة عند الحدود العراقية – السورية (٢١ مليار م٣) ويبلغ الاحتياج المائي للمشاريع التركية في حال انجازها (٦,٢ مليار م٣) وحاجة سوريا (٢٤,٨ مليار م٣) والمتبقي (١٠مليار م٣) وهي قليلة ولا تغطي الاحتياج المائي للعراق [٣٤] ، الى جانب الدور الايراني في تحويل معظم مجاري الانهار العابرة للاراضي العراقية ومن ثم ساهم بحرمان مساحات واسعة من الاراضي .

وقد ساهم الفلاح العراقي في تفاقم هذه المشكلة بإتباعه أساليب بدائية في عملية الري لا تأخذ بنظر الاعتبار المقتنات المائية للمحاصيل الزراعية ، ومن ثم ساهم بشكل مباشر بضياع كميات كبيرة من المياه ملحقاً اضراراً كبيرة في التربة .

إذن يمكن القول ان الواردات المائية للعراق تتحكم فيها كل من ايران وتركيا وسوريا مما يعرض الأمن المائي الى الخطر ويجعله على حافة الهاوية ما لم يتم تدارك الموضوع من خلال الاتفاق مع تلك الدولة والا سوف يكون النقص حاداً بعد استكمال تركيا وسوريا مشاريعهما الاروائية ، حيث يسعيان الى استزراع (٢,٤ مليون مكتار) تروى من حوض الفرات ومليون هكتار تروى من حوض دجلة مما سيترتب على ذلك حصول عجز مائي في واردات نهري دجلة والفرات يزيد (٤٣٪) في عام ٢٠١٥ [٣٥] .

خامسا:- الحلول اللازمة لتحقيق الامن الغذائي

يمكن التركيز على مجموعة من السياسات لتحقيق الامن الغذائي في العراق وهي على النحو الاتي :-

١- تبني التقانات الحيوية في الانتاج الزراعي لأهميتها في تحقيق الامن الغذائي ، وقد تقدمت هذه التقانات لتشمل الهندسة الوراثية للكائنات المعدلة وراثيا (Genticaily Modified Organism ,Gmos) والتقانات النانوية (Nanotechnologies) التي تسمح مبدئيا بتركيب جزئية جديدة وطموحة جدا ومن ثم صناعة مواد جديدة كليا في كافة المجلات الحياتية ومنها المجالات الزراعية [٣٦] .

٢- لما كان العراق يعاني من قلة الموارد المائية فبالامكان الاستفادة من تقنية حصاد المياه التي طبقت في الكثير من الدول لاسيما بعد ان ثبت ان نجاحه اقتصاديا يتطلب تساقط مطري يبلغ (٥٠ ملم /سنة) وهذه الكمية متوفرة في العراق ، فضلاً عن ان هناك عوامل اخرى تساعد على تبنيها هي :-

أ- الاستفادة من انحدار السطح في عملية ضخ المياه التي يتم تجميعها من تساقط الامطار وهذا عامل اقتصادي مهم .

ب- قلة الغطاء النباتي وتفرق الاراضي الزراعية ،وهذين العاملين يساعدان على زيادة فرص الحصول على مناطق لتجميع المياه [٣٧].

٣- انشاء هيئة عليا مستقلة ومتخصصة يمكن تسميتها بالهيئة المستقلة للغذاء تضم مجموعة من المتخصصين في المجال الزراعي الصحي والاقتصادي والسياسي تأخذ على عاتقها دراسة الواقع الغذائي في العراق وتقدير ما يحتاجه حالياً ومستقبلياً ،ووضع خطط وبرامج لأستيراد المنتجات الزراعية بما يحقق مصلحة البلد ، وتتولى الهيئة انشاء خزين استراتيجي من المواد الغذائية يتم اللجوء اليه عند الضرورة .

٤- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الزراعة والثروات المائية والصناعات الغذائية ،وانشاء مراكز بحوث علمية والتوجه نحو القطاع الخاص وحثه على المشاركة وبشكل فعال من اجل النهوض بهذا القطاع الحيوي .

٥- العمل الجاد على وضع استراتيجية لتخطيط استخدام المياه والترشيد في استخدامها وخصوصا في القطاع الزراعي الذي يعد الاكبر نصيبا من حيث الاستهلاك . واستغلال ما يتمتع به البلد من مياه جوفية التي لم تستغل بشكل مثالي حتى الان ، ويأتي ذلك من خلال اجراء مسوحات واستكشافات الموارد المائية والاعتماد على ما يصلح منها بما يكفل اقصى مساهمة ممكنة في الانتاج الزراعي .

٦- ضرورة توفير مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة والاستفادة من الافكار التي طرحت في دول مجلس التعاون الخليجي حول كيفية تامين هذا المخزون ، فمثلا دولة الامارات العربية المتحدة التي دعت خبراء العمل التعاوني وحماية المستهلك الى ضرورة انشاء جهاز حكومي لتوفير المخزون الغذائي الاستراتيجي كاحدى المبادرات التي تاخذها الحكومة لكبح جماح ارتفاع الاسعار[٣٨] .

٧- استخدام احدث التقنيات في انشاء شبكة واسعة من مشاريع البزل والصرف لتخليص التربة من مشكلة الملوحة في ذلك ، وتبطين مشاريع الري للحد من ظاهرة الرشح والنزيز .

النتائج

١- يتجه الوضع الغذائي في العالم الى التعقيد بسبب التغير المناخي وسياسات الدول ، مما حدا بالدول والحكومات في الفترة الاخيرة ان تو(لي موضوع الغذاء مساحة اكبر من الاهتمام ، في حين نجد الدولة في العراق بعيدة كل البعد عن اعطاء هذا الموضوع أي اهتمام ويتجسد ذلك بتوجهها بكامل ثقلها نحو استيراد السلع الغذائية الاساسية وهو مؤشر ضعف من وجهة النظر الجغرافية السياسية والاقتصادي .

٢- تبين من خلال سير البحث ان نسبة الاكتفاء الذاتي تؤشر انكفاشا حاداً وهي تتباين بين المحاصيل السلعية ، ومن عام لأخر ولعل الاهم بالموضوع هو انخفاض نسبة الاكتفاء من محاصيل نسبة الحبوب التي شهدت انخفاضاً واضحاً ، اذ بلغت (٤٣,٧٧ ٪) في عام ٢٠٠٨ مقارنة بالاعوام السابقة .

٣- يواجه الميزان التجاري عجزا للمدة ٢٠٠١ -٢٠٠٨ وما يزال دور الصادرات الزراعية ضئيل جدا لا يتعدى (٢٪) ولهذا الشيء تبعات اقتصادية وسياسية على الدولة في زمن يمثل الغذاء عامل يصب في قوة الدولة .

٤- ان تداعيات الامن الغذائي العراقي لها الاثر الكبير على الجانب الساسي الاقتصادي والاجتماعي والصحي ، ويتمثل الجانب السياسي بتهديده للامن الغذائي مما يجعل البلد تحت رحمة الدول المصدرة لأستخدامها الغذاء سلاحاً سياسياً يتيح لها التدخل في شؤونه الداخلية .اما الجانب الاقتصادي فيمثله انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي ، اذ اصبحت (٤,٩٧ ٪) في عام ٢٠٠٨ ، ناهيك عن انخفاض مساهمة القوى العاملة ، مما انعكس على القوة

الاقتصادية للبلد ، في حين كانت الهجرة من الريف الى المدينة واسفحال ظاهرة الفقر وارتفاع نسبة الذين يعشون تحت خط الفقر وشيوع امراض سوء التغذية كنقص الوزن والتقزم والهزال ابرز ما يمثل التداعيات الاجتماعية والصحية .

٥- اوضحت الدراسة ان هناك تحديات طبيعية وبشرية ساهمت وبشكل كبير في الحد من تحقيق الاكتفاء الذاتي مثل التغيرات المناخية والتربة واستفحال ظاهرة التصحر والموارد المائية والسياسة الحكومية .....الخ هذه التحديات وغيرها كانت سبباً في زيادة ورادات الدولة من السلع الغذائية . وكلما كثرت الاصناف الغذائية المستوردة دل ذلك على ضعف مؤثر في الامن الغذائي .

Abstract

Iraq is the countries that suffer from exposure to food security and completely around the outside so that no strength to secure food self-sufficiency for the people to adopt entirely dependent on imports, has resulted from causes overlapping with each other, including repeated wars, economic blockade, which he suffered, which contributed to reduce the trend towards the best investment of natural resources to ensure food security and the means of production and not to keep up with modern and sophisticated of them, as well as government policy that ignored the importance of the agricultural sector and headed towards opening the borders to agricultural products to neighboring countries and try to join the World Trade Organization and then the final result is the exposure and dependency towards the outside all
.economic and social ،he carries the connotations of a political ،that
The research aims to get acquainted with the reality of food production in Iraq in order to find out what can be produced at home and imported from abroad, and highlight the implications for the reality of food security in Iraq, as well as contribute to the development of solutions and remedies to the problem of food security in Iraq could contribute to and mitigate the severity. Recommend a set of search results, namely:

1 - heading for the food situation in the world to the complexity due to climate change and the policies of the States, which led the States and Governments in the last period that Tu (Lee Food Theme larger area of interest, while we find the state in Iraq is far from giving the subject any attention, which is embodied orientation towards the full weight of import basic food items, a sign of weakness from the standpoint of geopolitical and economic.

2 - found during the course of research show that self-sufficiency ratio indicate Ankvasha sharply which vary between crops commodity, and year to year and perhaps the most important subject is the low-sufficiency ratio of the crops in the proportion of grains that have seen a definite decline, as it was (43.77%) in 2008 compared with previous the former.

3 - face the balance of trade deficit for the period 2001-2008 and is still the role of agricultural exports do not exceed a very small (2%) and this thing of economic and political consequences of the state at the time of a food worker is in the power of the state.

4 - The consequences of the food security of Iraq have a great impact on the Basic economic, social, health, and is the political side, threatening the food security, which makes the country at the mercy of exporting countries to use food as a political weapon allows it to interfere in its internal affairs. The economic aspect is posed by low contribution of the agricultural sector in GDP, as it has become (4.97%) in 2008, not to mention the low labor force participation, which reflected the economic power of the country, while the migration from the countryside to the city and Asefhal the phenomenon of poverty and the high proportion of people below the poverty line and the prevalence of disease, malnutrition, such as lack of weight, stunting and wasting is the most prominent social and health consequences.

5 - The study pointed out the challenges of natural and human resources contributed significantly to the reduction of self-sufficiency, such as climate change and soil and the persistence of the phenomenon of desertification, water resources and government policy ..... etc. These and other challenges were the cause of increased imports of the state of food commodities . The more imported food items indicates that the weakness of power in food security

هوامش البحث

(١) ابراهيم سيف ، ازمة الغذاء في الدول العربية حلول قصيرة الامد لتحدٍ مزمن ،مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، بيروت ، حزيران ،٢٠٠٨ ، ص٢ .

(٢) ناصر عبيد الناصر ، اشكالية الامن الغذائي ، العربي (النموذج السوري للاكتفاء الذاتي) ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية ، دمشق ،٢٠٠٤ ، ص٨ .

(٣) عبد الرحمن عبيد مصقير ، مواجهة طوارئ نقص الغذاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة التعاون ،الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد(٦٦) ، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص١٥٦.

(٤) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ٢٠٠٨ ، ص١٤ .

(٥) معتز نعيم ، السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٤) ، العدد الاول ، ٢٠٠٨ ، ص٣٤٠ .

(٦) مبروكي الطاهر ،دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي ، مجلة الباحث ، العدد ، (٥) ، ٢٠٠٧ ، ص١٥ .

(٧) المصدر نفسه ، ص١٦ .

(٨) عبد الله ثنيان الثنيان ، الامن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية ، مجلة التعاون ، الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد (٦٦) ، ٢٠٠٨ ، ص١٠٩ .

(٩) ناصر عبيد الناصر ، مصدر سابق ، ص١١ .
(١٠) احمد عمر الراوي ، الامن الغذائي في العراق .... التحديات والافاق المستقبلية ، مجلة كلية المأمون ، العدد (١٤) ، ٢٠٠٩ ، ص٨٩ .
(١١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٠ ، ملحق (١/٣) .
(١٢) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اتجاهات الفقر ومؤشرات الفقر في الدول العربية ، الخرطوم ، ٢٠٠٩ ، ص٧ .
(١٣) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات البيئية المستدامة ذات الاولية في العراق ، ٢٠١٠ ،ص١١ .
(١٤) عبد الرحمن عبيد مصقير ، مصدر سابق ، ص١٦٢ .
(١٥) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،العجز الغذائي في العراق،(ب .ت) ،ص١٧-١٨ .
(١٦) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات البيئية المستدامة ذات الاولية في العراق ، مصدر سابق ، ص٢٥.
(١٧) جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي ، اعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ -٢٠١٤ في القطاع الزراعي ، بغداد ٢٠٠٩ ،ص٧-٨ .
(١٨) الامم المتحدة ، مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، العولمة البيئية والازمات العالمية :هل هي فوضى وطنية ، الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الادارة ، المنتدى البيئي الوزاري العالمي ، نيروبي ،١٦ -٢٠ شباط فبراير ، ٢٠٠٩ ، ص٦ .
(١٩) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية ، الخرطوم ،٢٠١٠ ، ص٣- ٤ .
(٢٠) رضا عبد الجبار الشمري ، مصدر سابق ، ص١٧٦ .
(٢١) فؤاد قاسم عبد الامير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ،دار الغد ،جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٢٩٤ .
(٢٢) العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ -٢٠٠٩ ، جدول (٢/٣) ،(٣/٣) .

(٢٣) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، تقرير الاحصاءات البيئية ، ٢٠٠٨ ، ص٣٣ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص٥٦ .
(٢٥) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الدول العربية خلال العقد الاول من الالفية الثالثة ، الخرطوم ، ٢٠٠٩ ، ص١٢ .
(٢٦) رضا عبد الجبار الشمري ، مصدر سابق ، ص١٨٣-١٨٤ .
(٢٧) هيثم ذنون الاطرقجي ،العراق ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، جريدة المدى ، الملحق الاقتصادي ،٨/٣٠ /٢٠١٠ .
(٢٨) فخري الدين الفقي ، منظمة التجارة العالمية والامن الغذائي لدول مجل التعاون الخليجي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) جامعة الكويت ، ١٩٩٧ ، ص٨٠-٨١ .
(٢٩) رانية ثابت الدروبي ، واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٤) ، العدد (١) ، ٢٠٠٨ ، ص٣٠٨ .
(٣٠) احمد عمر الراوي ، مصدر سابق ، ص٩٦ .
(٣١) رانية ثابت الدروبي ، مصدر سابق ، ٣٠٩ .
(٣٢) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مصدر سابق ، ملحق (٩/٢) .
(٣٣) عبد الرزاق مجيد علي ، عوامل الهجرة من الريف الى الحضر والوسائل الاقتصادية لمعالجاتها ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٢) بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٣٦ .
(٣٤) زهير الحسني ، دور قانون الاستثمار (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في دعم القطاع الخاص في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٢) ، بغداد ، ٢٠٠٦ ،ص٨٢ .
(٣٥) رضا عبد الجبار الشمري ،مصدر سابق ، ص١٨٥ .
(٣٦) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسة المسحية لتطبيق التقانات الحيوية في الانتاج الزراعي العربي ، الخرطوم ،٢٠١٠ ،ص١ .
(٣٧) محمد بن مصلح الثمالي ، الظهير المائي والحجم الامثل للمدينة السعودية وجهة نظر جغرافية ، مجلة جامعة ام القرى ، المجلد الخامس عشر ، العدد الاول ، ٢٠٠٣ ،ص ٢٠١ – ٢٠٤ .
(٣٨) عبد الله ثنيان الثنيان ، مصدر سابق ، ص١١٦-١١٧ .

قائمة المصادر و المراجع

١- ابراهيم سيف ، ازمة الغذاء في الدول العربية حلول قصيرة الامد لتحدٍ مزمن ،مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، بيروت ، حزيران ،٢٠٠٨ ، ص٢ .

٢- احمد عمر الراوي ، الامن الغذائي في العراق .... التحديات والافاق المستقبلية ، مجلة كلية المأمون ، العدد (١٤) ، ٢٠٠٩ .

٣- الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١١.

٤- الامم المتحدة ، مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، العولمة البيئية والازمات العالمية :هل هي فوضى وطنية ، الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الادارة ، المنتدى البيئي الوزاري العالمي ، نيروبي ،١٦ -٢٠ شباط فبراير ، ٢٠٠٩ .

٥- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدراسة المسحية لتطبيق التقانات الحيوية في الانتاج الزراعي العربي ، الخرطوم ،٢٠١٠ .

٦- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تأثير المناخ والتقلبات المناخية على البلدان العربية ، الخرطوم ،٢٠١٠ .

٧- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية في الدول العربية خلال العقد الاول من الالفية الثالثة ، الخرطوم ، ٢٠٠٩ .

٨- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مؤشرات البيئية المستدامة ذات الاولية في العراق ، ٢٠١٠ .

٩- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ،العجز الغذائي في العراق،(ب .ت) .

١٠- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة ، التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ، ٢٠٠٨ .

١١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ -٢٠٠٩ .

١٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، تقرير الاحصاءات البيئية ، ٢٠٠٨ .

١٣- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،دائرة التخطيط الزراعي ، خطة تنمية القطاع الزراعي ، اعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ -٢٠١٤ في القطاع الزراعي ، بغداد ٢٠٠٩ .
١٤- رانية ثابت الدروبي ، واقع الامن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٤) ، العدد (١) ، ٢٠٠٨ .
١٥- زهير الحسني ، دور قانون الاستثمار (١٣) لسنة ٢٠٠٦ في دعم القطاع الخاص في العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٢) ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
١٦- عبد الرحمن عبيد مصقير ، مواجهة طوارئ نقص الغذاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مجلة التعاون ،الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد(٦٦) ، الرياض ، ٢٠٠٨ .
١٧- عبد الرزاق مجيد علي ، عوامل الهجرة من الريف الى الحضر والوسائل الاقتصادية لمعالجاتها ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٢) بغداد ، ٢٠٠٩ .
١٨- عبد الله ثنيان الثنيان ، الامن الغذائي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية ، مجلة التعاون ، الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، العدد (٦٦) ، ٢٠٠٨ .
١٩- فؤاد قاسم عبد الامير ، الموازنة المائية في العراق وازمة المياه في العالم ،دار الغد ،جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ، بغداد ، ٢٠١٠ .
٢٠- فخري الدين الفقي ، منظمة التجارة العالمية والامن الغذائي لدول مجل التعاون الخليجي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (٢٥) ، العدد (١) جامعة الكويت ، ١٩٩٧ .
٢١- مبروكي الطاهر ،دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي ، مجلة الباحث ، العدد ، (٥) ، ٢٠٠٧ .
٢٢- محمد بن مصلح الثمالي ، الظهير المائي والحجم الامثل للمدينة السعودية وجهة نظر جغرافية ، مجلة جامعة ام القرى ، المجلد الخامس عشر ، العدد الاول ، ٢٠٠٣ .
٢٣- معتز نعيم ، السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية (دراسة تحليلية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٤) ، العدد الاول ، ٢٠٠٨ .

٢٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة اتجاهات الفقر ومؤشرات الفقر في الدول العربية ، الخرطوم ، ٢٠٠٩ .

٢٥- ناصر عبيد الناصر ، اشكالية الامن الغذائي ، العربي (النموذج السوري للاكتفاء الذاتي) ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية السورية ، دمشق ،٢٠٠٤ .

٢٦- الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الإدارية ، مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠ ،بغداد ،٢٠٠٢ .

٢٧- هيثم ذنون الاطرقجي ،العراق ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، جريدة المدى ، الملحق الاقتصادي ،٨/٣٠ /٢٠١٠ .

خريطة (1) الموقع الجغرافي للعراق

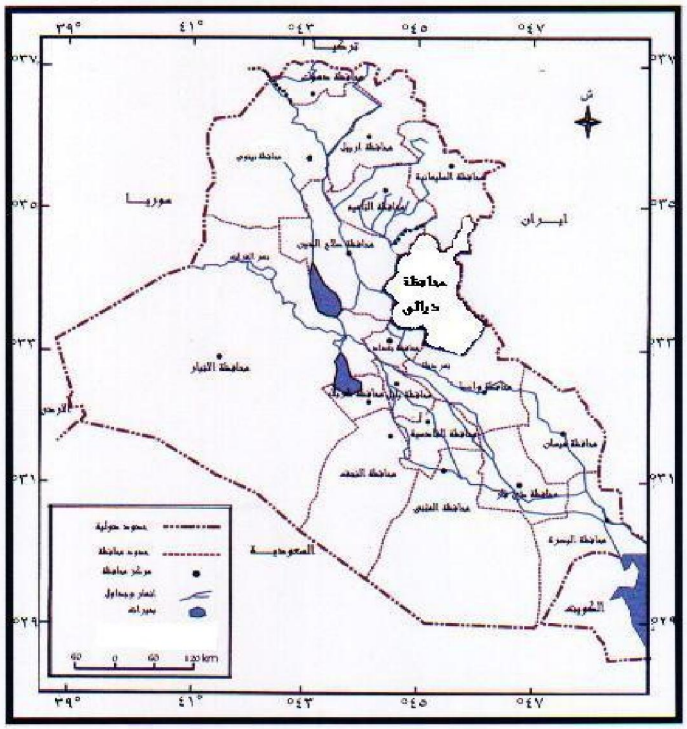

المصدر: الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية، مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠، بغداد ٢٠٠٢